# المالية النيابية ترد على تصريحات حذف الأصفار وتحدد شرط رفع قيمة الدينار




نخيل نيةو ـ متابعة

علق عضو اللجنة المالية النيابية باسم الغرابي على التصريحات والأخبار المتداولة بشأن مشروع تغيير العملة وحذف الأصفار مشدداً على ضرورة التعامل بحذر شديد مع هذا الملف لما له من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي ورأس المال.

وقال الغرابي، في منشور، إن "تغيير العملة ليس خبراً عادياً يمكن إطلاقه دون حساب انعكاساته فهو موضوع نقدي بالغ الحساسية يمكن أن يؤثر في توقعات المواطنين وحركة الأموال وأسواق الدولار والذهب، مؤكداً انتظار موقف رسمي وواضح من البنك المركزي العراقي والجهات المختصة يبين حقيقة المشروع وسنده القانوني وجدواه الاقتصادية وتوقيت تنفيذه.

وأضاف عضو اللجنة المالية أن حذف الأصفار بحد ذاته لا يرفع قيمة الدينار ولا يزيد القوة الشرائية وإنما يختصر الأرقام ويسهل بعض المعاملات، لافتاً إلى أن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يبدأ باستقرار المالية العامة، وإصلاح القطاع المصرفي، وضبط الإيرادات، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

وأنشأ الغرابي تساؤلاً قانونياً جوهرياً حول صلاحيات التنفيذ، قائلاً: هل يستطيع البنك المركزي تنفيذ المشروع ضمن صلاحياته الحالية، أم أن الآثار المترتبة على العقود والديون والغرامات والأحكام القضائية والضرائب والرسوم تتطلب تشريعاً خاصاً من مجلس النواب؟، داعياً إلى تقديم إجابات رسمية ودقيقة قبل إطلاق أي قرارات نهائية حفاظاً على استقرار السوق وحقوق المواطنين.